



Distr.: Limited
14 September 2017
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة عشرة

أوردوس، الصين، ٦-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال

الجزء الخاص

إعلان أوردوس

مشروع مقرر مقدم من رئيس مؤتمر الأطراف

إن مؤتمر الأطراف،

- ١- يرحب مع التقدير بإعلان أوردوس؛
- ٢- يقرر إدراج إعلان أوردوس في شكل مرفق بهذا المقرر.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-16056(A)



* 1 7 1 6 0 5 6 *

إعلان أوردوس

نحن، الوزراء والممثلين الرفيعي المستوى، المجتمعين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المعقود يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في أوردوس تلبيةً لدعوة من حكومة جمهورية الصين الشعبية،

إذ نعرب عن خالص تقديرنا لحكومة جمهورية الصين الشعبية على حسن الضيافة ولأمانة الاتفاقية على تنظيم الدورة الرفيعة المستوى،

وإذ نرحب بالتزام حكومة جمهورية الصين الشعبية العمل مع الأطراف على مكافحة التصحر والجفاف والعواصف الرملية والترابية، وبخاصة في آسيا وأفريقيا، وتقديم الدعم إلى "آلية الحزام والطريق التعاونية من أجل مكافحة التصحر"، وهي شراكة بين أصحاب مصلحة متعددين تعزز التنمية المستدامة وتروج لاقتصاد أخضر من أجل تحييد أثر تدهور الأراضي في المنطقة وخارجها من خلال تبادل الخبرات وبناء القدرات والمشاريع الإيضاحية،

وإذ نؤكد أن التصحر/تدهور الأراضي والجفاف ظواهر تطرح تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية كبرى أمام التنمية المستدامة العالمية، ولا سيما الفقر، واعتلال الصحة، وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي، وندرة المياه، وتراجع القدرة على تحمل تغير المناخ، والهجرة القسرية،

وإذ نشير إلى أن الفقر يمثل تحدياً عالمياً وإلى وجود حلقة مفرغة من الفقر والتصحر/تدهور الأراضي والجفاف تؤثر بوجه خاص في سكان الأرياف والمجتمعات المحلية،

وإذ نسلم بالحاجة إلى توفير وظائف وخدمات للنظم الإيكولوجية على نحو مستدام تحقيقاً للأمن الغذائي والتنمية المستدامة،

وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء ما للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف من تأثير في أشد الناس ضعفاً (بمن فيهم الشباب والأطفال وكبار السن؛ والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والمزارعون الفقراء والمهاجرون) تبعاً للظروف الوطنية،

وإذ نحيط علماً بإعلان ويندهوك لتعزيز القدرة على تحمل الجفاف في أفريقيا، ونرى أن الجفاف هو خطر من الأخطار الطبيعية المعقدة التي تؤثر سلباً في سبل معيشة الفقراء والضعفاء، وأنه يتطلب درجة فعالة ومعززة من التأهب والقدرة على التحمل على جميع المستويات،

وإذ نرى أن العواصف الرملية والترابية، وما ينجم عنها من فقدان للتربة الخصبة، تمثل تحدياً ناشئاً عابراً للحدود وشاملاً لعدة قطاعات، يزداد حدةً بفعل الأشكال غير المستدامة لإدارة الأراضي واستخدام المياه ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم التحديات البيئية القائمة،

وإذ نسلم بأن تغير المناخ يشكل تهديداً عالمياً خطيراً ينبغي أخذه في الاعتبار لدى تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر،

وإذ نعترف بأهمية قطاع الأراضي والمياه والحراجة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ونلاحظ أن ديباجة اتفاق باريس، الذي اعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تقرر بأهمية أن تُحفظ وتُعزز، حسب الاقتضاء، بواليع وخزانات غازات الدفيئة،

وإذ نشدد على ما لمكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف من دور هام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة (مثل الأهداف المتعلقة بالفقر والأمن الغذائي وحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية) وفي الحد من المخاطر وأوجه التأثير بالأخطار الطبيعية،
وإذ نؤكد من جديد التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة ألا وهي السعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي،

وإذ نؤكد من جديد أيضاً خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،
وإذ نشير إلى اعتماد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ نرحب بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، والتي تساهم في درء التصحر،
وإذ نحيط علماً بإعلان ديربان بشأن رؤية عام ٢٠٥٠ للغابات والحراجة، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

وإذ نحيط علماً كذلك بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في مؤتمر قمة هانغجو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦،
وإذ نكرر التزامنا القوي بالتنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة التصحر،

وإذ نرحب بالعمل المضطلع به من أجل وضع إطار استراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ كأساس متين لرخائنا وقدرتنا على التكيف في المستقبل،
وإذ نرحب بالجهود الوطنية الرامية إلى وضع أهداف طوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠،

وإذ نعيد تأكيد أهمية القيادة الحكومية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وزيادة مشاركة القطاع الخاص تحقيقاً للإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والأراضي وإصلاحها وإعادة تأهيلها،

وإذ تقرر بأهمية المؤسسات الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع، والسياسات والحوافز السليمة، والحكم الرشيد وسيادة القانون لتحسين تدبير شؤون الأراضي تحقيقاً للإدارة المستدامة للأراضي، والحصول على حق الملكية والتصرف في الأراضي، ونشجع البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لنشر المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والتعريف بهذه المبادئ وتنفيذها،

وإذ نرحب بالجهود الجارية من أجل تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية وجعلها أكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد وشاملة اجتماعياً وملائمة ومستدامة بيئياً،

وإذ نسلم بقيمة المعرفة والتعليم والعلم والتكنولوجيا الجديدة للتنمية المستدامة والإدارة الجيدة للأراضي، بما في ذلك الاستفادة، في جملة أمور، من المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المستدامة للتربة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ونشدد على أهمية اتخاذ قرارات مبنية على العلم، ومن ثم ضرورة المضي في تعزيز دور العلم والتكنولوجيا في مكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف، ونرحب بتنظيم معرض التكنولوجيا في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر،

واقتراناً منا بأن ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي التي تؤدي إلى إعادة تأهيل الأراضي واستصلاحها تنطوي على تأثيرات إيجابية بعيدة المدى يستفيد منها المجتمع، واقتراناً منا كذلك بأن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين الذين يمثلون جميع قطاعات المجتمع (لا سيما منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية، والبلديات، والنساء، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والشباب) ستكون عاملاً حاسماً في ضمان هذه الفوائد وتحقيق أهداف الاتفاقية،

وإذ نشدد على أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية وإطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠،

وإذ نسلط الضوء على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة لكل من الرجل والمرأة في صنع القرار على جميع المستويات، وإذ نعيد تأكيد التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات،

وإذ نعترف بالنداء، الذي يناصره المجتمع المدني، الداعي إلى تحسين سبل الاستفادة والمراقبة والإشراف المتعلق بالأراضي، بما يشمل توطيد ضمان الحياة وتعزيز الاستفادة وصون حقوق المستخدم للرجل والمرأة، لا سيما فيما يتصل بالفقراء والفئات الضعيفة، فضلاً عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، باعتبار ذلك عنصراً حاسماً من عناصر التنمية المستدامة،

وإذ نلاحظ الجهود التي تبذلها الأطراف لدعم المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة ولتوفير فرص العمل اللائق للأفراد الضعفاء، بما يؤدي إلى زيادة القدرة على التحمل والرخاء، عن طريق إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة،

١- نرحب بالإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠؛

٢- نلتزم بتيسير عملية التحديد الطوعي لأهداف تمييز أثر تدهور الأراضي، فيما يتعلق بالأطراف الراغبة، وتوفير ما يكفي من الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى تحويل الأهداف المحددة لتحديد أثر تدهور الأراضي إلى مشاريع فعالة وإجراءات منصفة؛

٣- نشجع الأطراف التي لم تستخدم بعد الأهداف الطوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي كأداة فعالة لتوجيه تنفيذ الاتفاقية وطنياً على أن تنظر في اتخاذ هذا الإجراء؛

٤- ندعو جميع أصحاب المصلحة القادرين إلى تيسير الدعم العلمي والتقني للأطراف الراغبة في تنفيذ ومتابعة هدفها الطوعي لتحديد أثر تدهور الأراضي على المستوى الوطني

والمحلي، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز القدرات التقنية للبلدان الأكثر تأثراً، والاستفادة من الإرشادات المقدمة من لجنة العلم والتكنولوجيا وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات؛

٥- نتعهد بزيادة إدماج أهداف وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في السياسات والخطط والاستثمارات ذات الصلة من أجل المساهمة في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي؛

٦- نرحب بالتقدم المحرز في تعبئة موارد القطاعين العام والخاص، بما في ذلك إنشاء صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، وندعو القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز الاستثمارات الكفيلة بتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي على الصعيد الوطني؛

٧- نشجع القطاعين العام والخاص على مواصلة الاستثمار في تطوير التكنولوجيات والأساليب والأدوات التي تصلح لمكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف في مختلف المناطق، وعلى الدفع قدماً بتبادل المعارف (بما يشمل المعارف التقليدية وبموافقة أصحاب المعارف)، وبناء القدرات، وتقاسم التكنولوجيا؛

٨- نشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية أو الإقليمية ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، وإلى تطوير القدرات الوطنية على أرض الواقع، وزيادة التأزر - حسب الاقتضاء - مع اتفاقيات ريو الأخرى وسائر الاتفاقات والعمليات البيئية المتعددة الأطراف؛

٩- نتوخى كهدف، حسب الاقتضاء، زيادة تعبئة الموارد على جميع المستويات، وتوطيد آليات وفرص التمويل المتاحة لدعم تنفيذ الاتفاقية، وتنويع قنوات التمويل بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا؛

١٠- نولي الأولوية، حسب الاقتضاء، للمبادرات التي تعود بالنفع على أشد الفئات ضعفاً والتي ترمي إلى تمكين الأشخاص الأقل قدرة على التكيف مع تبعات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

١١- نشجع المبادرات الوطنية والإقليمية المبتكرة التي توجد العمل اللائق القائم على استغلال الأراضي وتوفر فرصاً لعمل الأفراد الضعفاء، بما يسهم في إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة في المناطق المتأثرة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف وتبعات ذلك الاجتماعية والاقتصادية، ونحيط علماً بمبادرات من قبيل مبادرة "السور الأخضر العظيم" في منطقة الصحراء والساحل، ومبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن، ومبادرة السد الأخضر؛

١٢- نعتز بالخضوات الإيجابية المتخذة للدفع بتمكين النساء والفتيات ونتعهد بمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تقوض إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقية، وذلك بالسعي إلى تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للرجال والنساء على السواء في التخطيط وصنع القرار وفي تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً يراعي المنظور الجنساني على جميع المستويات؛

١٣- نشجع على اتباع النهج التي تقوم على مشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في تقديم خدمات اقتصادية وإيكولوجية يمكن أن تتقاسمها مؤسسات الأعمال التجارية والمزارعون المحليون الذين تأثروا سابقاً بتدهور الأراضي والفقر، ومن ذلك مثلاً مفهوم "الاقتصاد الصحراوي الأخضر" المطبق في صحراء كوبوكي، أوردوس؛

- ١٤ - ندعو الحكومات المحلية، على وجه الخصوص، إلى التعاون من أجل تهيئة مدن جامعة ومستدامة باستخدام نُهج الإدارة المستدامة للأراضي والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي؛
- ١٥ - نحث على اتباع نُهج استباقي لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل معالجة أسباب وتأثيرات الجفاف والعواصف الرملية والغبارية، بما يشمل تشجيع استخدام المياه وإدارة الأراضي على نحو مستدام، من أجل الحد من الأخطار المقبلة ومن تأثير الجفاف والعواصف الرملية والغبارية، مع تعزيز ودعم المبادرات الرامية إلى تبسيط التأهب الشامل لمواجهة الجفاف، بما في ذلك من خلال الاعتماد على نظم الرصد والتقييم وابتخاذ التدابير التي تقلل من مخاطر الحدوث وتعزز قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية المتأثرة بتغير المناخ والضعيفة حياله على التحمل؛
- ١٦ - نشجع على تفادي حدوث التصحر واستفحال التدهور بالاعتماد على نُهج متكامل للمساحات الطبيعية، بما يشمل إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة واستصلاحها والإدارة المستدامة للأراضي.